مؤتمر القاهرة الاقتصادى
للشرق الأوسط وشمال أفريقيا

عبد الفتاح الجبالى *

استضافت العاصمة المصرية خلال الفترة ١٤ – ١٦ – نوفمبر الماضى، المؤتمر الاقتصادى للشرق الأوسط وشمال أفريقيا، والمصطلح تسميته « مؤتمر القاهرة »، والذى يعد الثالث من نوعه بعد مؤتمرى الدار البيضاء ١٩٩٤ ، وعمان ١٩٩٥ . والهادفة جميعا إلى تعزيز التعاون الاقتصادى فى المنطقة ، عبر خلق شبكة من المصالح والعلاقات الاقتصادية التى تمثل الأساس لعملية التسوية الجارية حالياً .

وقد حظى « مؤتمر القاهرة » باهتمام واسع النطاق، لم يحظ به المؤتمران السابقان، وذلك نظراً لتزامنه مع عدة تطورات وأمور هامة يأتى على رأسها صعود كتلة الليكود بزعامة "بنيامين نيتنياهو" إلى الحكم فى إسرائيل، وطرحها لأفكار جديدة، مغايرة تماما، لتلك السائدة حالياً والتى بنيت عليها هذه العملية . ونقصد بذلك تحديداً تخليها عن مبدأ "الأرض مقابل السلام " واستبداله بمبدأ "السلام مقابل السلام" واقتراحها إقامة مجلس للأمن والتعاون فى الشرق الأوسط بدلاً من محاولات بناء نظام شرق أوسطى جديد .

ولذلك خيمت على الموتمر سحب قاتمة وانعدمت الآمال فى تطورات مهمة يشهدها المؤتمر ، على غرار ما حدث فى المؤتمرين السابقين، وتشكك البعض فى جدوى هذه اللقاءات فى ظل استمرار التعنت الاسرائيلى وممارساتها على كافة المستويات .

وخروجا من هذا المأزق أعلنت الحكومة المصرية عن عزمها عقد المؤتمر فى موعده المحدد من قبل، ولكن مع تحويله من لقاء قمة يهدف إلى جمع كافة المسئولين بالمنطقة لوضع أسس العلاج السليم للوضع القائم، إلى « مؤتمر اقتصادى » يحضره بعض الساسة المسئولين من رجالات الحكم بالمنطقة .

---

* مدير الوحدة الاقتصادية – مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية – الأهرام – القاهرة .

ولذلك فقد غلب تمثيل رجال الأعمال، الذين قدر عددهم بنحو ٣٠٠٠ من بلدان العالم، منهم ٥٦٠ مصريا ، يمثلون ٧٨ دولة ، مقابل ١١١٤ رجل أعمال شاركوا فى مؤتمر الدار البيضاء ومثلوا ٦١ دولة . مع ملاحظة تراجع التمثيل الأمريكى من ٢٠٥ فى الدار البيضاء، إلى ١٧٧ فى القاهرة ، وارتفاع نسبة المشاركة الأوروبية بصورة كبيرة شملت معظم الأقطار الأوروبية وخاصة فرنسا التى ارتفع عدد المشاركين منها إلى ٧٠ فرد مقابل ٤٠ فقط فى مؤتمر الدار البيضاء، وكذلك شاركت انجلترا بنحو ٨٤ فردا فى مؤتمر القاهرة " مقابل٦٥ فقط فى الدار البيضاء .

وعلى النقيض من ذلك، انخفضت نسبة المشاركة الدبلوماسية بصورة ملحوظة، إذ لم يحضر إلى القاهرة سوى عشرة وزراء خارجية فقط من بين الدول المشاركة فى المؤتمر، ناهيك عن تراجع مستوى تمثيل مؤسسات التمويل الدولية مثل البنك الدولى وصندوق النقد وغيرهما .

وعلى الجانب الآخر فقد سبق عقد « مؤتمر القاهرة » عدة مؤتمرات هامة على نفس المستوى، خاصة " مؤتمر القدس " الذى عقدته الحكومة الاسرائيلية ، قبل لقاء القاهرة مباشرة وشارك فيه أكثر من أربعة آلاف من رجال الأعمال، وركزت فيه على المشروعات التكنولوجية المتطورة وخاصة الآلات الإلكترونية و " الإنترنت " كما روجت لمشروعها القاضى بإنشاء ما يطلق عليه " البارك التكنولوجى" بإسرائيل وذلك انطلاقاً من انها وحدها القادرة على المستوى العالمى، على إدخال التقنيات الإلكترونية إلى مجالات إنتاج النسيج والطباعة وصناعة الورق والطب والزراعة، وهو ما مكنها من جذب الشركات الأمريكية الكبرى العاملة فى المجال مثل " إينتل " وموتورولا " وهيوليت باركارد " وآى بى إم " وغيرها من الشركات العالمية ، للعمل بأراضيها باعتبارها تمثل نقطة الانطلاق الأساسية للدخول إلى المنطقة، فى ظل تملكها للبنية الأساسية التكنولوجية المتطورة والعمالة الماهرة وصناعة الإلكترونيات المحلية، كما أنها لديها سمعة هائلة – من وجهة نظرها – لدى العديد من الزبائن العالميين مثل وكالة الفضاء الأمريكية والجيش الأمريكى وشركات "وستنجهاوس " و" هيوز ايركرافتس" و "كومباك" و " كوداك " و " سيمنز " و" تويوتا " و"سونى" و" فيليبس" وغيرها .

وفى هذا السياق أيضاً شاركت إسرائيل فى معرض "ميليبول ١٩٩٦ " الخاص بمعدات الأمن والسلامة بالدوحة، خلال شهر نوفمبر، بثمانى شركات متخصصة فى صنع الأسلحة والأجهزة العسكرية وغيرها .

وكان البنك الدولى قد عقد مؤتمراً هاما فى تركيا عن دور القطاع الخاص فى تدعيم البنية الأساسية لبلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، قبل أسبوعين من عقد مؤتمر القاهرة، وشاركت فيه إسرائيل بفاعلية كبيرة واستطاعت وضع العديد من أطر التعاون فى هذا المجال .

فى خضم هذه الأحداث جاء انعقاد مؤتمر القاهرة وتحت شعار "البناء من أجل المستقبل وايجاد بيئة مواتية للمستثمر" والذى شهد سبعة اجتماعات مفتوحة وموسعة و٣٠ اجتماعا لموضوعات قطاعية والموضوعة حول مشروعات محددة بالإضافة إلى لجان عمل نوقشت فيها مشروعات بعض الدول "مصر، الأردن، إسرائيل، فلسطين، قطر، المغرب " .

وكانت مصر قد تقدمت إلى المؤتمر بكتاب عن المشروعات المقترحة من جانبها عنوانه " الفرص الاستثمارية فى مصر " بينما كان عنوان الكتابين المقدمين إلى مؤتمرى الدارالبيضاء وعمان هو التعاون الاقليمى والتنمية الاقتصادية Regional Economic Development & Cooperation ، واحتوى على ١٨٨ مشروعا بتكلفة تقديرية ٣٣,٥ مليار دولار تقع أغلبها فى مجال الصناعات الكيماوية ٢٧ مشروعاً، والتعدين والمواصلات لكل منهما ١٤ مشروعا، والزراعة ١١ مشروعا، والإلكترونيات ١٠ مشروعات والسياحة ١٩ مشروعا، والصناعات الهندسية ١٦ مشروعاً .

وبينما ركز الكتاب المصرى المقدم إلى مؤتمر عمان على أن التعاون الدائم يعتمد أساسا على إنهاء حالة الصراع التى شهدتها المنطقة وأوضح معالم الاستراتيجية المصرية القائمة على محاور ثلاثة هى الاستقرار السياسى وضبط التسلح والأمن بين بلدان الاقليم والتعاون الاقتصادى فى المنطقة . فإن الكتاب المقدم إلى مؤتمر القاهرة ركز أساسا على مدى التقدم والتطور الحادث فى البنية الاقتصادية المصرية وتأثير ذلك على مناخ الاستثمار والنمو داخل البلاد .

مع ملاحظة أن معظم المشاريع المصرية إما تتعلق بالأوضاع الداخلية، أو ترتبط ببعض البلدان العربية إذ تركزت مشروعات المواصلات مثلا على إنشاء طرق خاصة بالمغرب العربى واستكمال الطريق الساحلى لشمال أفريقيا، بالإضافة إلى عدة مشاريع تهدف إلى تحسين شبكة المواصلات الداخلية مثل طريق " الفيوم – أسوان " وطريق " الأسكندرية – الفيوم" وطريق الواحات الخارجة "شرق العوينات " ناهيك عن بعض المشروعات المتعلقة بخطوط السكك الحديدية مثل خط سكك حديد الإسماعيلية – رفح وخط سكك حديد " السلوم – القاهرة " .

أما فيما يتعلق بالجانب الإسرائيلى فقد تقدم بكتاب عنوانه "برنامج للتعاون الإقليمى" بينما كان الكتاب المقدم إلى مؤتمر عمان عنوانه "الخيارات التنموية للتعاون فى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا " وبينما احتوى الثانى على التصورات الخاصة بالتعاون الاقليمى ككل منطلقاً من أن التنظيمات الإقليمية هى مفتاح الأمن والاستقرار فى المنطقة ، وبالتالى لا ينبغى للعلاقات الاقتصادية أن تؤجل أو ترتبط بعملية السلام . فإن كتاب مؤتمر القاهرة قد احتوى على ثلاث رسائل صغيرة أولها من جانب رئيس الوزراء الحالى وركز فيها على أهمية الأمن بالنسبة للسلام مشيراً إلى أنه لا يمكن عزل الأمن عن عملية السلام والاقتصاد، بينما أشار ديفيد ليفى وزير الخارجية الإسرائيلى فى رسالته إلى أهمية تعزيز التعاون الاقليمى وتهيئة المناخ المناسب للسلام بالمنطقة .

وهنا نلاحظ أن إسرائيل قد تقدمت بنحو ١٣٩ مشروعا تبلغ تكلفتها التقديرية ١٣,٣٥٠ مليار دولار، مقابل ٢١٨ مشروعا بتكلفة مقدارها ٢٤,٧ مليار دولار لمؤتمر عمان ، وهو ما يعنى تراجع عدد المشروعات المقدمة منها، وجاء معظم التراجع فى المشروعات السياحية التى تراجعت من ٣١ مشروعا إلى ١٧ فقط وكذلك مشروعات التصحر من ١٢ مشروعا إلى ٤ فقط، والاتصالات من ٢٢ مشروعا إلى ٩ مشروعات والصحة العامة من ٢٠ مشروعا إلى ٤ فقط . بينما استمرت المياه عند نفس مستواها تقريباً ٢٨ مشروعاً .

وكذلك فقد ركزت إسرائيل فى كتابها على ثلاث مناطق أساسية : منطقة جنوب شرق المتوسط، الممتد من اشكلون إلى العريش وتنطوى على تعاون ثنائى وثلاثى بين مصر

وإسرائيل والسلطة الفلسطينية فى إطار لجنة التوجيه التابعة للاتحاد الأوروبى، وثانيها خليج العقبة والثالث وادى صدع الأردنى من البحر الأحمر إلى بحيرة طبريا وتشمل تعاونا بين الأردن وإسرائيل والسلطة الفلسطينية وبمعونة من البنك الدولى والولايات المتحدة . مع ملاحظة أنها تعطى أولوية قصوى للمنطقة الثالثة، اذ استحوذت على ٦٦ مشروعا من ١٣٩ مشروعا تقدمت بها إلى المؤتمر ، ويدور أغلبهاحول موضوع " المياه " الذى أصبح محدداً أساسياً لعملية التسوية بالمنطقة .

عموما فقد استطاعت مصر ، خلال المؤتمر، التوقيع على عدة اتفاقيات هامة يأتى على رأسها الاتفاقية الخاصة بتصدير الغاز الطبيعى المسال إلى تركيا اعتباراً من عام ٢٠٠٠ وبتكلفة مقدارها أربعة مليارات دولار وهو المشروع الذى أثار جدلاً كبيراً خاصة وأن إسرائيل كانت ترغب فى استيراد الغاز من مصر ، ولكنها ظلت تماطل فى إنجاز الاتفاقات الأساسية بحجة المقارنة بين المشروع المصرى والبديل القطرى والذى يثبت أنه غير ذى جدوى اقتصادية على الإطلاق، وبالمثل وقعت مصر أربع اتفاقات مع الولايات المتحدة بشأن شبكة الاتصالات التليفونية والنقل البحرى وتسييل الغاز الطبيعى وحماية نهر النيل . كما وقعت الولايات المتحدة على عدة اتفاقات أخرى مع كل من الأردن وإسرائيل .

فى هذا السياق جاء إعلان القاهرة ليؤكد على ضرورة التنفيذ الفورى والأمين للاتفاقات الموقعة من جانب جميع الأطراف، وبصفة خاصة على المسار الإسرائيلى / الفلسطينى، كما شدد البيان على الأهمية القصوى لتنمية الاقتصاد الفلسطينى وأشار إلى ضرورة فك القيود التى تؤدى لإغلاق الأراضى وتعوق حركة انتقال التجارة والعمالة الفلسطينية . وبالتالى فإن إعلان القاهرة يختلف عن إعلان عمان والدار البيضاء، اللذين كانا أكثر تفاؤلا بالنسبة لمستقبل التعاون فى المنطقة، بينما جاء الأول بمثابة إدانة للمواقف الإسرائيلية الراهنة تجاة الشعب الفلسطينى .

وعلى الجانب الآخر فقد شهد مؤتمر القاهرة لأول مرة ، ورشة عمل حول التعاون العربى ، بغية تعزيز العمل العربى المشترك والتأكيد على الاتجاه الجديد نحو التعاون العربى المشترك وتفضيله على التعاون الاقليمى ، خاصة مع بروز الدور الجديد للقطاع الخاص الأوروبى ورغبته فى الدخول إلى المنطقة

نداء للباحثين العرب الأعضاء وغير الأعضاء في الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية

تدعو مجلة "**بحوث اقتصادية عربية**" الباحثين العرب داخل وخارج الوطن العربى للتقدم ببحوثهم للنشر بالمجلة.

والمجلة التى يتم توزيعها على نطاق واسع داخل وخارج الوطن العربى ترحب بالمساهمات الجادة فى المجالات التالية :

* بحوث تخضع للتحكيم (المادة الأساسية للمجلة) .
* مقالات ومحاضرات علمية وتعليقات على تقارير عربية أو دولية ، أو على بحوث نشرت بالمجلة .
* مقالات مأخوذة عن رسائل دكتوراه ذات إضافة علمية بارزة .
* عروض كتب حديثة النشر فى مجالات الاقتصاد (نظرى أو تطبيقى) .
* عرض مختصر لندوات أو مؤتمرات عقدت داخل أو خارج الوطن العربى .

وتؤكد المجلة على أهمية كتابة البحوث باللغة العربية كلغة أساسية للنشر بالمجلة ، والاستثناء هو النشر بلغة أجنبية .